سلطة التشريعية هي سلطة وضع القوانين، وبالتالي فإن هذاا الصطذطلي يذعل لذد حذع وبالصفهوم العضوي يصكن القول بذنن هذاا الصطذطلي يذعل لذد الص سسذات التذي اصدارو الوظيفذة التشذريعية، و ذادل مذا اسذتعصل هذا العاذارل للع لذة لذد الارلصدان، بصعند طلاق مططلي السلطة وهذا الع لذة الضنيقة استعل مثلا من خلال ما انص ليه العسااير/ مثل العستور المراشئ للارلصدان والسلطة الجزائري لسنة لذد هنذه: ريصذارو السذلطة التشذريعية برلصدان يتكذون مذن ذرفتين، ولد حطري بين الارلصان والسلطة التشريعية، انص لد هنه: ركل رفة من ر فتي الارلصان لهذا السنيادل فذي ذعاد القذانون والتطذوي وبالتالي فإن الارلصان الجزائري وفقا للعستور كصا رهينا، له السنيادل فذي ذعاد القذانون غإن يفترض كلصة رالسيادلر الصاكورل فذي الفقذرل النانيذة مذن اصدني للارلصدان بمرفتيذه مطلذق الحريذة فذي سنن القذانون مذن مرحلة الإ عاد لد اية مرحلة الصوافقة ليه بتطوي ه ضاء الارلصدان، ذلذ مذن يذر اعخل هي سلطة هو م سسة هخر من م سسات العولة في الارلصان خلال مصارسته للصهذام مذر الذاي يكنون ذادل مطروحذا بهذا الاسذاطة فذي التجذاري الارلصانيذة الصقارنذة، بحيث اكون ه د يطذرا ذادل السلطة التشريعية، فقل، الجزائري خول رئي ا 142 ولذد لذد هنذه: رلذرئي الجصهورية هن يشرع بنوامر في مسائل اجلة في حالة شمور الصجل الشعاي الذوطني هو ر، كصذذا مذني نفذ العسذنتور لذرئي الجصهورية هن يشرع بنوامر في مسائل اجلة في حالة القذوانين، بذل ن السذلطة التشذريعية هذي سذلطة مركاذة مذن كذل الص سسذات التذي مذني لهذا العستور سلطة سن مريكية، الارلصذان فقذل، التشريع،